



جناية المحقق على المؤلف في (التصحيح والتحريف، والتغيير، والسقط)

كتاب المنشور العودي على المنظوم السعودي لابن الحنبلي بتحقيق عاصم عبد ربه أحمد محمود أنموذجاً

د. عبداللطيف أبوبكر بن صالح

قسم اللغة العربية - كلية التربية - جامعة مصراتة

Abdwsaleh2017@gmail.com

الكلمات المفتاحية

جناية - تحقيق -
تصحيح - تغيير -
سقط -
المنشور العودي -
عاصم عبد ربه.

الملخص

يتناول هذا البحث جانباً مهماً من جوانب الدراسات النقدية، وهو ما عُرف عند المحققين بنقد التحقيق، وهدف هذا النوع من الأبحاث تسليط الضوء على النصوص المحققة، وتمحيصها، والوقوف عندها، وتقويم خللها، وتنبيه المحققين الذين ابتلوا بداء العجلة أن العجلة تجرّ الويلات، وأنّها أمّ الندامات، وليعلموا أن المحقق يجب عليه أن يتسلّح بالصبر والأمانة، فهما أساس النجاح في كلّ عمل. ويُعد هذا البحث دعوة للباحثين أن يوجهوا أقلامهم إلى النقد البناء، الذي يهدف إلى تقديم نصوص سليمة، دون جرح أو سب، أو تقليل من أعمال الآخرين، وهذا ما تبناه علماءنا من الأجيال السالفة، غير أن نجم هذا النوع من البحوث قد خفت عندما صار التأقّد يخشى إثارة الضغائن، والكراهية، والخزائن بينه وبين زملائه الباحثين ولو على حساب العلم.

Abstract

This research deals with an important aspect of critical studies, which is known among researchers as investigation criticism. The aim of this type of research is to shed light on the investigated texts, scrutinize them, examine them, and correct their defects. And to warn investigators who are afflicted with the disease of haste that haste brings calamities and is the mother of all regrets. They should know that the investigator must arm himself with patience and honesty, as they are the foundation of success in all work. This research is an invitation to researchers to direct their pens toward constructive criticism, which aims to present sound texts without insulting, cursing, or belittling the work of others. This is what our scholars of previous generations adopted, but its star faded when the critic began to fear stirring up resentment, hatred, and animosity between himself and his fellow researchers. Even at the expense of knowledge.

Keywords

Crime -
Investigation -
Misprint - Change
- Omitted -
Al-Manthur
Al-Awdi
- Asim Abd
Rabbuh.

عبداللطيف أبوبكر بن صالح



المقدِّمة

هفوات، ليس استنقاصاً من المحقق، ولكن غيرة على التراث،
وإفادة للباحثين.

وهذا العمل الذي سنستعرض جانباً منه في هذا البحث
هو (كتاب المنثور العودي على المنظوم السُّعودي)، بتحقيق
الدكتور الفاضل: عاصم عبد ربّه محمود، وهو شرح ألفه رضي
الدّين محمد ابن الحنبلي (971هـ) على ميمية أبي السُّعود
العمادي (982هـ) التي مطلعها:

أَبْعَدَ سُلَيْمَى مَطْلَبٌ وَمَرَامٌ وَعَزِيْزٌ هَوَاهَا لَوْعَةٌ وَعَزَامٌ؟

وقد سبق لي أن نشرت بحثاً حول هذا الكتاب بهذا
التَّحقيق تناول المطالب الآتية: (ابن صالح، 2025).

● عدم الاهتمام بجمع نُسخ الكتاب.

● الخطأ في الضبط.

● التَّقْصير في التَّعليقات، أو إهمالها.

وأنا في هذا البحث أتمم بقيّة الجوانب الأخرى المتمثلة في
المطالب الآتية:

● الإساءة للنَّصِّ بالتَّصْحيْف، والتَّحْريف، النَّاشئ عن عدم
الفهم.

● الإساءة للنَّصِّ بالتَّغْيِير في بعض ألفاظه.

● الإساءة للنَّصِّ بإسقاط بعضه.

**المطلب الأوّل: الإساءة للنَّصِّ بالتَّصْحيْف،
والتَّحْريف، النَّاشئ عن عدم الفهم.**

إنَّ أعظم ما مُنيت به الآثار المخطوطة، التَّصْحيْف
والتَّحْريف، وذلك لما يلحقه من تضليل وتزوير، وتبديل
وتغيير، وفي ذلك يقول الرَّخْشَرِيُّ - رحمه الله - "التَّصْحيْف

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلَاة والسَّلَام على سَيِّنا مُحَمَّد
المصطفى الأمين، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى
يوم الدّين.

وبعد: فإنَّ الأمم في شئى بقاع الأرض تعتزُّ بتراتها،
وتشرف بماضيها، والمحافظة على هذا التراث تكون بالاهتمام
به حفظاً، وتحقيقاً ودراسة، وإخراجاً، وهذا الأمر واجب دينيٌّ
وعمل قوميٌّ يلزم به أبناء هذه الأُمَّة، إسهاماً منهم في إتمام
مسيرة العلماء.

وقد آمن بذلك جمع كبير من الغيورين من أبناء هذه
الأُمَّة، فانبهروا في خدمته، وإظهاره في المظاهر اللَّائقة به،
وصونه عن أن تمسَّه أيدي العبث والعابثين، وسُنُّوا له قواعد
وأصولاً، ساروا عليها، والتزموا طريقها، وقَدَّمُوا لنا نصوصاً
سليمة، خالية من التَّصْحيْف والتَّحْريف، والزَّيادة والتَّقْصير،
فخلَّد التاريخ لنا أسماء رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه من
الإتقان والإجادة، وإخلاص النِّيَّة، وصدق الإرادة...

غير أنَّنا أصبحنا نفتقد تلك الجودة والإتقان، والصَّبر
والإحسان في كثير من أعمال هذا الزَّمان، ممَّن تساهلوا
ونكاسلوا، فقَدَّمُوا أعمالاً ضعيفة، وتحقيقات سخيفة! ولذلك
فقد دعا الغيورون على هذا التراث إلى عودة ما عُرف بين
الأجيال السَّابقة من نقد التَّحقيق، وتقويم أخطاء المحقِّقين،
كالدُّكتور محمود الطَّنَّاحي، وغيره، لكنَّ كثيراً من النَّاقدين
خافوا الملامة، فأثروا السَّلَامة، وأغمضوا عيونهم عن عيوب
بعض المحقِّقين، فضاع التراث، على أيدي الأحداث.

وها نحن نحاول أن نترسِّم خطى التُّقَاد الأوائل باستعراض
عمل علميٍّ نفق بحول الله عند ما وقع فيه محقِّقه من



هذا في زمان الصَّفدي، فماذا لو كان اليوم بين طهرانينا،
ماذا عساه أن يقول؟ إنَّه والله لحال تذهل منه العقول!

إنَّ التَّصحيح والتَّحريف اليوم من أشدِّ ما يواجهه
الباحث عند تصدُّره للتحقيق، فهو منه على خطر عظيم،
وحذر مستديم، ولذا فإنَّ التَّساهل فيه عمل لا يسرُّ، وجرمة
لا تُغتفر، لا سيَّما إذا كان مدسوساً، مقصوداً؛ لأنَّه جناية
على المؤلِّف، وكتابه، بل على تراث الأُمَّة، وفكرها، وتاريخها،
كيف لا وهو يتَّصل بالنَّصِّ اتِّصالاً مباشراً؟ ذلك النَّصُّ الَّذي
لا بدَّ أن يقدِّم للقارئ على حسب مراد مُنشئه ومؤلِّفه، لا
على حسب فهم النَّاسخ، وقراءة المحقِّق، ومتى يستقيم الظُّلُّ
والعود أعوج؟! يقول الدكتور محمود الطَّنَّاحي - رحمه الله -
مؤكِّداً على عدم التَّساهل مع العابثين: "وقد يُسامح في بعض
جوانب التَّحقيق الأخرى، مع أهيمَّتها، كتوثيق النُّقول، وتخريج
الشُّواهد، وصنع الفهارس الفنيَّة، ولكن أن يُترك اللَّفظُ
مصحَّفاً، أو مُزَّالاً عن جهته، فهذا ممَّا لا يُسامح فيه، ولا
يُعفى عنه" (الطنَّاحي، 1983، ص 41).

وقد وقفتُ عند مطالعتي لتحقيق كتاب (المنثور
العودي...) للدكتور عاصم عبد ربه على تصحيقات عديدة،
مرجعها إلى التَّساهل، والعجلة، و...، وسأحرص على ذكرها
فيما يأتي:

- جاء في س 5، ص 37: (هذه نُعْبَةٌ لا تُبرِّدُ غليلاً)،
فقوله: (نُعْبَةٌ) مصحَّفة عن (نُعْبَةٌ)، وقال في الهامش النُّعْبَةُ:
مناقع الماء. والَّذي في نسخته وجميع النُّسخ المخطوطة (نُعْبَةُ)،
والمراد بها: الجرعة، وقد يُفتح، والجمع النُّعْب، كما عند
الجوهري. (الجوهري، 1990، (نعب)).

- وفي س 9، ص 37: (وهل يلائم خالص الإخلاص

قفلٌ ضلَّ مفتاحه" (الرَّخْشري، 2006، 26/2).

وهما مع عظم أمرهما، وقبح جرمهما، فإنَّ النَّجاة منهما
قليلة، و"قلَّما سلِمَ منهما كبير، أو نجا منهما ذو إتيانٍ ولو
رسَخَ في العِلْم رسوخٌ ثَبِير، أو خلَصَ من معرَّتهما فاضلٌ ولو
أنَّه في الشَّجاعة عبدُ الله بن الرُّبَيْر، أو في البراعة عبدُ الله بن
الرُّبَيْر، خصوصاً ما أصبح النَّقل سبيلَه أو التَّقليد دليْلَه، فقد
صحَّف جماعةٌ هم أئمَّة هذه الأُمَّة، وحزَفَ كبارٌ بيدهم من
اللُّغة تصريفُ الأزمَّة" (الصَّفدي، 1987، ص 4).

ولئن وقع التَّصحيح من الأوائل إلَّا أنَّ تصحيحهم إذا ما
قُورن بما يقع للدُّخلاء من أدعياء التَّحقيق اليوم يُعدُّ قليلاً،
يقول الصَّفدي مقارناً بين تصحيح الأوائل، وتصحيح من
جاء من بعدهم: وإذا كان مثل هؤلاء قد صحَّح أنَّهم صحَّفوا،
وحزَّر النَّقل أنَّهم حزَّفوا، فما عسى أن تكون الخُتالة من
بعدهم، والرُّذالة الَّذين يتبهرجون في نقديهم، ولكن صحَّفوا ما
قُل، وحزَّفوا ما هو معدود في الرِّذاذ والطلُّ، فأما من تأخَّر،
وبحَّ قَطُرُ جهله على سِباح عقله وبحرٍّ، وزادت سقطاته على
البَرَق المتألِّق في السَّحاب المسخَّر، فإنَّهم يُصحِّفون أضعافَ ما
يُصحِّحون ويحزِّفون زياداتٍ على ما يحزِّرون، ولقد كان غلَطُ
الأوائل قليلاً معدوداً وسبيلاً بابُ اقتحامه لا يزال مردوداً
مردوداً، تجيء منه الواحدة النَّادرة الفُدَّة، وقُلَّ أن تتلوها أختٌ
لها في اللِّحاق بها مُعَدَّة، فأما بعد أولئك الفُحول، والسُّحب
الهوامع التي أقلعت، وعمَّت رياضَ الأدب بعدهم نوازلُ
المِحول، فقد أتى الوادي فطمَّ على القري، وتقدَّم السَّقِيم على
البَري:

فليت أن زماناً مرَّ دأماً لنا وليت أن زماناً دأماً لم يدُ

(الصَّفدي، 1987، ص 7).



مجموعي)، وهما مصطلحان منطقيّان معروفان في علم المنطق. مع العلم بأنّه خالف نسخته التي جاءت الكلمتان فيها كما أثبتناه، لا كما أثبتته هو.

- وفي س 4، ص 42: (إذ مَنْ لم يَسْلُ عنه من يهواه)، قوله: (عنه من) مصحّفة عن (عَمَن).

- وفي س 2، ص 43: (فأدخلها على يزيد)، حيث صحّف قوله: (فأدخلها) إلى (فأدخلها).

- وفي س 9، ص 43: (القلم الذي هو البراعة). قوله: (البراعة) مصحّف عن (البراعة)، والبراع هو القلم، أو قيل: برية (اليمشقي، د. ت، ص 326)، وهو ما فسّره به المصنّف.

- وفي س 1، ص 44: (ما لم يضاعف أو تُعلَّ لأمه). فقوله: (تُعلَّ) مصحّفة عن (يعتلّ)، وقد وردت هكذا في نسخته التي اعتمد عليها. والعجيب أنّه ادّعى في الهامش نسبة ذلك للنسخة (د)، فقال: (في د: يعتل)، والحال بخلاف ذلك.

- وفي س 3، 5، 7، ص 44: (قد عفاها يدُ البَلَا)، قوله: (البَلَا) مصحّفة عن (البَلَى)، وهو بمعنى إهلاك الشيء (ابن فارس، 2002، ص 272)، من قولهم: بَلَى الثَّوبُ يَبْلَى بِلَى وبَلَاءً وأَبْلَاهُ هو... إذا فتحت الباء مَدَدَتْ وإذا كسرت قَصَرَتْ، ومثله القِرَى والقَرَاءُ، والصِّلَى والصَّلَاءُ (ابن منظور، 1968، بلا). (والمحقّق فتح ومدّ فخالف مقصود المصنّف الذي أراد الكسر والقصر.

- وفي س 7، ص 48: (ما لا ترونَ، ودِكْرُهُ)، قوله: (ودكره)، مصحّفه عن (وفعله)، وهو ما عليه جميع النسخ، بما فيها نسخته.

- وفي س 10، ص 48: (كما قالوا: هَنَّا الطعام)،

التعليق)، فقوله: (الإخلاص) مصحّفة عن (الخِلاص)، وهو بالكسر: ما أخلصته النار من الذّهب وغيره وكذلك الخِلاصة بالضم. (ابن الأثير، 1979، 141/2)، علماً بأنّ النسخ جميعها اتّفقت على أنّها (الخِلاص)، عدا نسخته التي اتّخذها أصلاً لتحقيقه.

- وفي س 11، ص 37: (لسرحت في روض روضها الروية)، فقوله: (روض) مصحّفة عن (عروض)، قال الوشاء في وصف الورد: "وليس عندهم في الرّوض شيء يشبهه، ولا في عروض الرّوض ما يدركه". (الوشاء، 1990، ص 222)، والعجيب أنّ النسخ كلّها وردت اللفظة فيها مصحّفة إلى (مروض) إلّا نسخته التي اتّخذها أصلاً!

- وفي س 1، ص 38: (يسمى) مصحّفة عن (مسمّى).
- وفي س 2، ص 38: (ولا يَكُفِّف سرا ولا علنا)، قوله: (يكفّف) مصحّفة عن (يكشف)، وقد خالف المحقّق نسخته التي جعلتها بالشّين كما هو في بقية النسخ، والعجيب أنّه أصرّ على إثباتها هكذا رغم أنّ السّياق لا ينسجم مع اختياره، فضلاً عن أنّه جعل على الكلمة هامشاً قال فيه: (في د: يكشف)!

- وفي س 7، ص 39: (وما في المصراع الأول من الاستفهام الإنكاري الإبطالي فهو منسحب الذيل على التالي)، قوله: (التالي) مصحّف عن (الثاني). والسّياق يدلّ على ذلك، فضلاً عن كونها كذلك في نسخته.

- وفي س 5، ص 40: (لأن أهله يتصرفون في أمورهم ثم يثوبون)، قوله: (يتصرفون) مصحّفة عن (ينصرفون). والسّياق يدلّ على ذلك، فضلاً عن أنّ نسخته أثبتت الكلمة دون تصحيف.

- وفي س 9، ص 10: (على الأول فرادى، وعلى الثاني مجموعة). قوله: (فرادى - مجموعة) مصحّف عن (إفرادي -



من اليسار ذلك كله وهو اليسرة، والأيسر، واليسرى، والميسرة.
(ابن دُرستويه، 1998، ص 484).

- وفي س 6، ص 59: (أي ممر وراء زمان المسرات)، صحف
العبارة كاملة والصحيح أن يقول: (أي مرور أزمان المسرات).
مع العلم أن ناسخ نسخه كتبها هكذا: (ممرور أزمان)، ولكنه
بدل فصحف وأغرب.

- وفي س 7، ص 59: (وما قيل على الثانية)، الصحيح أن
يقول: (كما قيل على الثانية)، ولكنه صحف فقال: (ومأ).

- وفي س 5، ص 62: (وحقوق الإحسان هي الآتية الواقعة
في مقابلته)، صحف المحقق في قوله: (الآتية)، والصحيح كما
في نسخه: (الأثنية)، وهو جمع (ثناء)، يعني المدح. (مصطفى،
ص 101).

- وفي س 4، ص 63: (لينا في ما في هذا البيت)، صحف
في قوله: (ما في)، والصحيح أن يقول: (باقي).

- وفي س 10، ص 64: (وهو القصر المملس من التجريد)،
قوله: (التجريد) مصحفة عن (التمرير)؛ لأنه يبين معنى قوله:
(صرحا ممردا). والقصر الممرد قال الفراء: هو المملس، ومن
هذا اشتقاقه قال الله - عز وجل - : ﴿ إِنَّهُ صَرَحَ مُرَّداً مِنْ
قَوَارِيرَ ﴾ [سورة النمل، من الآية: 44]. (الأنباري، 1992،
140/1)

- وفي س 2، ص 68: (والزوامس، الرياح التي تثر التراب)،
قوله: (تثر) مصحفة عن (تثير)، وهو ما ورد في النسخ كلها
باستثناء نسخة واحدة، وهي بالطبع ليست نسخه.

- وفي س 6، ص 69: (واهوجاء من الريح التي تقلع
البيوت)، قوله: (من) مصحفة عن (هي).

قوله: (هنائي) مصحفة عن (هنائي)، إذ قال الجوهري: كما
قالوا: هنائي الطعام، ومزائي، فإذا أفردوا قالوا أمزائي. (الجوهري،
1990، غور).

- وفي س 8، ص 49: (ولم يدمنه هو بهذا الزمان). قوله:
(يدمنه) مصحفة عن (يدمه). وقد وردت هذه الكلمة (يدمه)
هكذا في نسخه، وكذا في بقية النسخ الأخرى، والسياق لا
يرتضي إلها.

- وفي س 12، ص 53: (والأثنية بناء المرأة من الأنين)،
صحف المحقق فجعل (المرأة) بدل (المرّة).

- وفي س 11، ص 55: (بأقطع حالاً). صحف كما
صحف صاحب نسخه في قوله: (بأقطع)، والصحيح
(بأفطع).

- وفي س 13، ص 55: (وأقطع من القطاعة مصدر قطع
بالضم، فهو قطع)، صحف - أيضاً - في قوله: (وأقطع -
القطاعة - قطع - قطع)، والصحيح: (وأفطع من الفطاعة
مصدر قطع بالضم فهو فطيع). وهذا القول للجوهري، ومع
ذلك لم يتعرف المحقق عليه، وبالتالي لم يحل على المصدر.
(الجوهري، 1990، فطع).

- وفي س 8، ص 57: (وهل هو إلا لحنة وغرام)، صحف
في قوله: (لحنة)، والصحيح (لحنة)، كما هو في النسخ جميعها،
ومنها نسخه.

- وفي س 2، ص 58: (والعسرة بالضم وإهمال السين
خلاف اليسرى)، قوله: (اليسرى) مصحفة عن (اليسرة). وهو
ما ورد في نسخه وفي بقية النسخ، وهو وإن كان لما ذكره رأي
إلا أنه صحف المذكور في نسخه. قال ابن دُرستويه: يقال



بيت القصيدة لو أنه أعمل فكره قليلا، ورجع إلى البيت. وبعد قوله: (انقاد) ادعى أن هناك كلمة مطموسة، وما هي بمطموسة، بل هي كلمة (ماضي)، لتكون العبارة: (وانقاد: ماضي من الانقياد).

- وفي س 15، ص 85: (على فَرْقٍ فَرْقَدَيْنِ عَلًا)، قوله: (على - فرق) مصحّفان عن (علا - فوق)، ف (علا) من العلوّ والارتفاع، و(فوق) ظرف مكان. وقوله: (علًا)، الصّحيح (علاءً). ويكون المعنى: ارتفع فوق فرقدين علاءً. والفرقدان: كوكبان في بنات نعش الصّغرى. (ابن سيده، 1968، 6/626).

- وفي س 7، ص 88: (حتى نزل فيهم وفيه قوله تعالى: (...، قوله: (فيهم وفيه) مصحّف عن (حتى نزل بها بموجب قوله - تعالى -: (...).

- وفي س 10، ص 88: (وما نال شدّادُ)، قوله: (نال) مصحّف عن (شأن)، والعجيب أن نسخته كما بقيّة النّسخ أثبتت ذلك.

- وفي س 13، ص 88: (فأقر على عملها)، قوله: (فأقر)، مصحّف عن (فأمر). وهو كذلك في نسخته.

- وفي س 16، ص 88: (فوضعوا أساساتها من الجذع اليماني)، قوله: (الجذع) مصحّف عن (الجزع)، والجزعُ اليمانيُّ يفتح الجيم وكسرهما، قال أبو عبيدة: اللّائق به أن يكون مفتوحًا: هو الحرزُ اليمانيُّ الصّينيُّ، فيه سوادٌ وبياضٌ.... (الفيروزآبادي، 2005، (جزع)).

المطلب الثّاني: الإساءة للنّصّ بالتّغيير في بعض ألفاظه.

تكلم أهل الفنّ عن قضيّة التّغيير والتّبديل في النّصّ،

- وفي س 12، ص 73: (كما أن صاحب القاموس). قوله: (كما) مصحّف عن (لما).

- وفي س 14، ص 74: (قول من قال في صيغة الإبهام بالموحدة)، قوله: (صيغة) مصحّف عن (صنعة)، وهو من المحيّنات البديعيّة، وهو: أن يقول المتكلم كلاما يحتل معنيين متضادّين، لا يتميّز أحدهما على الآخر، ولا يأتي في كلامه بما يحصل به التّمييز فيما بعد ذلك، بل يقصد إبهام الأمر فيهما قصداً. (ابن أبي الإصبع، 1995، 4/596).

- وفي س 7، ص 77: (على رأس رايات الجمال عمّام)، قوله: (رايات - الجمال) مصحّفان عن (ربّات - الحجال)، وربّات جمع ربّ، وربّ كلّ شيء: مالكة ومستحقّه، أو صاحبه... يُقال: فلانة ربّة البيت، وهنّ ربّات الحجال. (الزّبيدي، د.ت، (رب))، والحجال جمع حجلة: والحجلة بالتحريك: بيت كالثّبة يُستَرّ بالثّياب وتكون له أزرارٌ كبارٌ. (الفيروزآبادي، 2005، (قرع))، وهو ما أراده المصنّف.

- وفي س 11، ص 78: (قرع فلان سنّه: خرّقه ندما، ثم قال: خرّق الشيءَ ضَعَطَه)، قوله (خرقه - خرّق)، مصحّفان عن (حرقه - حرق)، والعبارة نقلها المصنّف عن القاموس، وهي كما فيه: قرع... و فلان سنّه: خرّقه ندما. (ابن الأثير، 1979، 1/899).

- وفي س 6، ص 79: (فما نافية، ولو رفع (حقيقا) لكانت باقية تيمية، أو موصولة)، قوله: (باقية) تابع المحقّق في تصحيحها تصحيف ناسخ نسخته، والصّحيح كما في بقيّة النّسخ (نافية).

- وفي س 1، ص 85: (واتقاء... من الانقياد)، قوله: (واتقاء) مصحّف عن (وانقاد)، وهي أحد الكلمات الواردة في



عاصم عبد ربّه - وفقه الله - على قدر كبير من التغيير والتبديل، مخالفاً نسخته التي اعتمدها، موهماً القارئ أنّ النصّ الذي بين يديه هو نصّ المؤلف كما أراده حين أنشأه، والواقع غير ذلك، وفيما يأتي أعرض هذه التغييرات، وسأحاول ألاّ أغفل منها شيئاً حتّى ينجلي الأمر، ويظهر الوزر، على أنّي سأستثني ما ذكرته في مبحث التصحيح:

- ففي س9، ص 37: (خالص الإخلاص)، والذي في نسخته: (خالص الخلاص)، وهو ما عليه جميع النسخ باستثناء نسخة واحدة.

- وفي س7، ص 38: (سمت سليمي)، والذي في نسخته: (سمت بسليمي)، فحذف الباء واللام من الثانية.

- وفي س11، ص 38: (المرام)، وفي نسخته: (والمرام)، حيث حذف حرف الواو.

- وفي س9، ص 39: (هنا المكان المحذور)، وفي نسخته: (هاهنا المكان المحذور).

- وفي س8، ص 41: (تكن أفضل المني)، وفي نسخته: (تكن أحسن المني).

- وفي س4، ص 42: (إذ من لم يسئل عنه من يهواه)، وفي نسخته كما في بقية النسخ: ((إذ من لم يسئل عن من يهواه)، ولكنّ المحقق لم يتمرّس بمعرفة خطّ النسخ في رسم الثون في آخر الكلمة، ولذلك ظنّ أنّ بعدها هاء.

- س14، ص 42: (وظنوا أنهم بانوا)، والذي في نسخته، كما في بقية النسخ: (أظنوا أنهم بانوا).

- وفي س15، ص 42: (ولكنه أسقط [أل] للضرورة)،

وعُدّوه إساءةً وتجنّياً عظيماً عليه؛ إذ إنّ تحقيق متن الكتاب "معناه أن يؤدّي الكتاب أداءً صادقاً كما وضعه مؤلفه، كمّاً وكيفاً بقدر الإمكان"، ف "ليس تحقيق المتن تحسّيناً أو تصحيحاً، وإنّما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التأريخ، فإنّ متن الكتاب حُكم على المؤلف، وحُكم على عصره، وبيئته، وهي اعتبارات تاريخيّة لها حرمتها، كما أنّ ذلك الضرب من التصرّف عدوان على حقّ المؤلف الذي له وحده حقّ التبديل والتغيير". (هارون، 1998، ص 46 - 48).

وقد كان الخطر قديماً في الكتب المخطوطة، وهو خطر محصور؛ لقلة تداول الأيدي إيّاها، مهما كثرت وذاعت. أمّا اليوم فإنّ ألوفاً من النسخ المطبوعة من كلّ كتاب تُنشر في الأسواق والمكاتب، وتتناولها أيدي النّاس، ليس فيها صحيح إلّا قليلاً. وحينها يضطرب العالم المتشوّب، ويشتهب الأمر على المتعلّم النّاشئ في الواضح والمشكل، وقد ينقّ بالكتاب بين يديه، فيحفظ الخطأ ويطمئنّ إليه. (شاكّر، 2007، ص 9، 10).

وإذا كان أهل الفنّ حذّروا من التغيير والتبديل، خاصّة ما كان لغرض تحسين الأسلوب، أو تنميق العبارة، أو رفع مستواها من وجهة نظر المحقّق (هارون، 1998، ص 79)، فإنّ الأمر اليوم قد تجاوز ذلك بكثير؛ حيث ابتلي التراث ببعض المتساهلين بشأنه، المصابين بإسهال النّشر، فوجد من يغيّر ويبدّل دون وعيٍ أو تركيز، خاصّة عند نقل بعض النصوص من الكتب الالكترونيّة بالقصّ واللصق، التي قد يكون في بعض ألفاظها اختلاف بين ما نصّ عليه المؤلف الأصلي في كتابه، وما نقله المؤلف الذي استشهد بهذا النصّ، ومن ذلك اختلاف روايات الأشعار، ونحوها.

وقد وقفت في كتاب المنشور العودي بتحقيق الدكتور



- والَّذِي فِي نَسْخَتِهِ: (وَلَكِنَّهُ أَسْقَطَهُ لِلضَّرُورَةِ)، فَقَدْ بَدَّلَ لَفْظَ (أَسْقَطَهُ) بِـ (أَسْقَطَ أَلْ)، وَلَمْ يَعْلِقْ عَلَى مَا قَامَ بِهِ.
- وفي س7، ص 49: (ويشير)، وفي نَسْخَتِهِ، وسائر النُّسخ: (يشير)، بلا واوٍ.
- وفي س8: (وَلَمْ يُدْمِنِهِ هُوَ بِهَذَا الزَّمَانِ)، وَالَّذِي فِي نَسْخَتِهِ: (وَلَمْ يُدْمِنِهِ هَذَا الزَّمَانِ)، وَكَذَا فِي بَقِيَّةِ النُّسخ.
- وفي س13، ص 49: (وَمِنْهُ قَوْلُهُم)، وَالَّذِي فِي نَسْخَتِهِ، وَغَيْرَهَا: (مِنْ قَوْلُهُم).
- وفي س1، ص 54: (ذَهَبَ فِي الْعَشَقِ)، وفي نَسْخَتِهِ: (ذَهَبَ مِنَ الْعَشَقِ).
- وفي س10، ص 54: (وَأَمَّا الْأَكَامُ بِالْفَتْحِ)، وَالَّذِي فِي نَسْخَتِهِ: (وَأَمَّا الْأَكَامُ بِالْفَتْحِ).
- وفي س2، ص 55: (وَقَوْلُهُ: أَكَامِ)، وَالَّذِي فِي نَسْخَتِهِ: (وَقَوْلُهُ: (وَأَكَامِ)).
- وفي س11، ص 56: (وَبَدُوْهُمَا)، وفي نَسْخَتِهِ: (وَبَدُوْهُمَا). يَعْنِي الْوَاوُ وَالْفَاءُ.
- وفي س9، ص 57: (حَضُورُ الْقَلْبِ)، وفي نَسْخَتِهِ: (حَضُورُ قَلْبِهِ).
- وفي س4، ص 59: (يُقَالُ: فَسْرَعَانِ)، وفي نَسْخَتِهِ: (يُقَالُ: سْرَعَانِ).
- وفي س7، ص 61: (عُمَرُ أَبِيهِمَا)، وفي نَسْخَتِهِ: (أَبِيهِم)، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَا أُثْبِتَهُ هُوَ الصَّوَابُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَنْبِهِ إِلَى ذَلِكَ.
- وفي س3، ص 62: (يَعْنِي: وَإِذَا أَحْسَنَ إِلَيَّ)، وفي نَسْخَتِهِ: (أَي: وَإِذَا أَحْسَنَ إِلَيَّ).
- وَالَّذِي فِي نَسْخَتِهِ: (وَلَكِنَّهُ أَسْقَطَهُ لِلضَّرُورَةِ)، فَقَدْ بَدَّلَ لَفْظَ (أَسْقَطَهُ) بِـ (أَسْقَطَ أَلْ)، وَلَمْ يَعْلِقْ عَلَى مَا قَامَ بِهِ.
- وفي س2، ص 43: (فَادْخُلْهَا)، وَالَّذِي فِي نَسْخَتِهِ: (وَادْخُلْهَا). وَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ بَقِيَّةُ النُّسخ عِدَا نَسْخَةٍ وَاحِدَةٍ (فَادْخُلْهَا).
- وفي س6، ص 46: (سَمِعْتُ مِنَ الشَّيْءِ أَسَامَهُ)، وَالَّذِي فِي نَسْخَتِهِ: (سَمِعْتُ مِنَ الشَّيْءِ أَسَامَ)، فَغَيَّرَ فِي اللَّفْظِ بزيادة الهاء.
- وفي س8، ص 46: (انْتَصَبَ الْحَالُ الْمَذْكُورَةُ)، وفي نَسْخَتِهِ: (انْتَصَبَتِ الْحَالُ الْمَذْكُورَةُ).
- وفي س10، ص 46: (خَلَقَ الثَّوْبُ)، وفي نَسْخَتِهِ: (أَخْلَقَ الثَّوْبُ)، فَحَذَفَ الْأَلْفَ مِنْ (أَخْلَقَ)، قَالَ الرَّبِيدِيُّ: وَقَدْ أَخْلَقَ الثَّوْبُ إِخْلَاقًا، وَأَخْلَوْلَقَ: إِذَا بَلِيَ، وَأَخْلَفْتُهُ أَنَا: أَثْبَيْتُهُ، يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى. (الرَّبِيدِيُّ، د. ت، (خلق)).
- وفي س2، ص 48: (وَقَالَ: الطَّلَعُ)، وفي نَسْخَتِهِ: (قَالَ: وَالطَّلَعُ)، وفي بَقِيَّةِ النُّسخ: (وَقَالَ: وَالطَّلَعُ).
- وفي س7، ص 48: (نَبِيٌّ يَرَى مَا لَا تَرَوْنَ، وَذِكْرُهُ)، وَالَّذِي فِي نَسْخَتِهِ، وفي بَقِيَّةِ النُّسخ: (نَبِيٌّ يَرَى مَا لَا تَرَوْنَ وَفَعْلُهُ)، فَجَعَلَ لَفْظَ (ذَكَرَهُ) بِدَلَا مِنْ (فَعْلُهُ)، حَيْثُ نَقَلَهَا مِنَ الدِّيَوَانِ، فَخَالَفَ نَسْخَتَهُ.
- وفي س3، ص 49: (عَنْ أَعْجَمِيَّتِهِ أَوْ تَعْرِيبِهِ)، وفي نَسْخَتِهِ، بَلْ فِي سَائِرِ النُّسخ: (عَنْ أَعْجَمِيَّتِهِ وَتَعْرِيبِهِ)، فَجَعَلَ بِدَلِ الْوَاوِ (أَوْ).
- وفي س4، ص 49: (الْقِتَامُ)، وفي نَسْخَتِهِ، وَبَقِيَّةِ النُّسخ



- وفي س13، ص 68: (ورافعة لأربابها)، وفي نسخته:
(رافعة لأربابها)، بلا واو في (رافعة).

- وفي س6، ص 69: (والهوجاء من الريح)، وفي نسخته،
وغيرها: (والهوجاء هي الريح).

- وفي س10، 11، ص 70: (المجموعة في قولنا:

قال، قولاً، قِيلاً، مقالاً، مقالةً مقولاً، قوله، قالاً، وقالةً)

وفي نسخته: (المجموعة في قولنا: قال، قولاً، قِيلاً، مقالاً،
مقالةً، مقولاً، قولةً، وقالاً، وقالةً)، فحذف الواو قبل قوله:
(قالا)، والعجيب أنه حُيِّل إليه أُنْها شعر، فكتبها كما يُكتب
بيت الشعر بشطرين!

- وفي س6، ص 72: (وكالتُعْمَى، والبأساء... وكذلك
النعمة والتَّعِيم)، وفي نسخته: (وكالتُعْمَى، والباسا... وكذلك
التَّعْمَى والتَّعِيم). ولفظ (الباسا) هو (البؤسى) (الجوهري،
1990، (بأس، نعم)، ولكنَّ النَّاسخ يرسمها هكذا.

- وفي س6، ص 74: (وماذا نعيمُها)، وفي نسخته: (وما ذا
متاعها).

- وفي س10، ص 74: (استحقاراً لشأن)، وفي نسخته:
(استحقاراً بشأن).

- وفي س1، ص 75: (بارك الله للحسن)، وفي نسخته:
(بارك الله في الحسن)، والزَّوَاية التي أثبتتها هي رواية الديوان
(الباهلي، 1981، ص 106)، فاعتمدها مخالفاً رواية نسخته.

- وفي س14، ص 76: (وعنه أعرض ما أعرض)، وفي
نسخته وغيرها: (وعن أعرض ما أعرض).

- وفي س15، ص 62: (فتنثر)، وفي نسخته: (فتنثر)، وهو
وإن كان ما أثبتته هو الصَّواب إلاَّ أنه فاتته أن يَنْبَهِ إلى فعله.

- وفي س16، ص 62: (ولما كانت)، في نسخته: (ولما
كان)، وما أثبتته هو الصَّواب ولكنَّه خالف نسخته وغيَّر ما
فيها، ولم يَنْبَهِ.

- وفي س1، ص 64: (فبمعنى اتَّقَد، واشتعل، واللام غير
زائدة)، وفي نسخته: (بمعنى اقتد، واشتعل، واللام غير زائدة)،
غير أنه نبَّه هذه المرَّة على أنَّها في نسخته (اقتد)، ولكونها خطأ
استبدلها بالصَّواب من النُّسخة الأخرى.

- وفي س4، ص 64: (أو يصح اشتعال الاشتعال؟ ...
كما قال الحماسي)، وفي نسخته: (أو يصح: اشتعل
الاشتعال؟ ... حتَّى قال الحماسي).

- وفي س3، ص 65: (لا يمكن أن يُطَيَّر من عليه)، وفي
نسخته: (لا يمكن أن يُطار من عليه)، كما في بقيَّة النُّسخ.

- وفي س10، ص 66: (ترى النَّاسَ أفواجاً إلى ضَوْءِ ناره)،
وفي نسخته: (ترى النَّاسَ أفواجاً إلى بابِ داره). والذي أوقعه
في هذا الخطأ أنه قام بنسخ البيت من كتاب العقد الفريد لابن
عبد ربِّه، من نسخة المكتبة الشَّاملة 244/1، وهي ليست
موافقة للمطبوع، وغفل عن اختلاف الرِّواية بين نسخته،
وكتاب العقد الفريد. (ابن عبد ربِّه، 2009، 395/2).

- وفي س11، ص 66: (يموج سَنَا برق الهدى في بُرُوجِه)،
والَّذي في نسخته، وفي سائر النُّسخ: (يلوُح سَنَا برق الهدى في
بُرُوجِه).

- وفي س3، ص 67: (في سَنَا وثناء)، والَّذي في نسخته:
(في سَنَا وسَناء).



- وفي س6، ص 77: (في البيت الثاني ياء)، وفي نسخته: (في البيت الثاني باء).
- وفي س8، ص 78: (إذا وضع رأس سبأته)، وفي نسخته: (إذ وضع رأس سبأته).
- وفي س3، ص 82: (فصارت مثلاً)، وفي نسخته: (فصار مثلاً)، بل وفي بقية النسخ - أيضاً -.
- وفي س4، 5، ص 82: (فلم يشتر، فغاطه ذلك فعلق إحدى الخفين)، وفي نسخته: (فلم يشتره، غاطه ذلك وعلّق أحد الخفين).
- وفي س6، ص 82: (لأخذته)، وفي نسخته (لاشتريته)، وعلّق في الهامش مبيّناً أنّه في (د) - وهي نسخته التي اعتمدها أصلاً - كذلك، ولا أدري لماذا غيّرهما؟ مع أنّ النسخ جميعها ورد فيها لفظ (لاشتريته) عدا نسخته.
- وفي س7، ص 82: (الخف الثاني ... فذهب)، وفي نسخته: (الخف الثاني... وذهب). مع أنّ اختياره صحيح، غير أنّه لم ينبّه على التبديل.
- وفي س9، ص 82: (فحنين على الأول)، وفي نسخته: (إذ حنين على الأوّل).
- وفي س16، ص 82: (هب فعل أمر غير متصرف بمعنى حسب)، والذي في نسخته: (هَبْ: فعل أمر غير متصرف، بمعنى: احسب).
- وفي س5، ص 83: (مصوّباً)، وفي نسخته: (منصوباً)، والصحيح ما اختاره، لكن وجب عليه أن يعلّق في الهامش، منبّهًا على تغييره للفظ.
- وفي س11، ص 86: (والمراد نفس الأصابع)، وفي نسخته: (وأراد نفس الأصابع).
- وفي س1، ص 87: (أزحمته، وزاحمته)، وفي نسخته: (زحمته، وزاحمته).
- وفي س3، ص 87: (والميسرة والساق)، وفي نسخته: (والميسرة والساق)، فقد خالف نسخته التي أثبتت الصواب كما بقية النسخ، وكما جاء في الصحاح: "والخميس: الجيش، لأنهم خمس فرق: المقدمة، والقلب، والميمنة، والميسرة، والساق". (الجوهري، 1990، (خمس)).
- وفي س1، ص 88: (عاد الأولى أو الأخيرة)، وفي نسخته، وسائر النسخ عدا نسخة واحدة: (عاد الأولى أو الأخيرة).
- وفي س16، ص 88: (أساساتها)، وفي نسخته وغيرها: (أساسها).
- وفي س19، ص 88: (أن يتأهبوا للتقدم)، وفي نسخته: (أن يتأهبوا للثقل).
- وفي س10، ص 89: (وهو طائر معروف)، وفي نسخته: (هو هذا الطائر المعروف).
- وفي س13، ص 89: (اسقونا اسقونا)، وفي نسخته: (اسقوني اسقوني).
- وفي س4، ص 94: (في المحروسة)، وفي نسخته: (في محروسة بروسة).
- المطلب الثالث: الإساءة للنص بإسقاط بعضه.



حيث أسقط الواو منها.

- وفي س 5، ص 39: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا ... غَرَامًا﴾، حيث لم يذكر لفظ (كان) في الآية، والصواب: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [سورة الفرقان، من الآية: 65].

- وفي س 8، ص 42: (والهيام بالضم العطش)، سقط من نسخته لفظ (أشد)، ولو أنه رجع إلى النسخ الأخرى، ومنها نسخته الثانية لوجده، ولأنه به النقص. ولو رجع للصحيح لوجد أن المصنف نقل العبارة عنه. قال الجوهري: "والهيام بالضم: أشد العطش". (الجوهري، 1990، هيم).

- وفي س 16، ص 44: (وليس في الجمهرة سوى الفخار بالكسر)، حيث أسقط لفظ (أن)، ومحلّه بعد (سوى)، وقد ثبتت في جميع النسخ عدا نسخته.

- وفي س 5، ص 46: (بمعنى حان، والسأم)، حيث سقط من نسخته، ونسخة أخرى، وثبت في باقي النسخ قول المصنف: (، وعنهما سلوة، على معنى سلوة عنها)، وهو بعد قوله: (حان).

- وفي س 8، ص 46: (وقوله سلوة وسأم انتصب الحال)، سقط لفظ (عن) بين الواو، وقوله.

- وفي س 13، ص 46: (أن الدنيا أضحت كالقطع)، سقطت عبارة (ودياج حسني وبهائي) بعد قوله: (أضحت)، والعبارة الساقطة موجودة في نسخته.

- وفي س 9، ص 48: (إلا غار، واحتج بهذا البيت)، سقط بعد قوله: غار، قوله: (وزعم الفرّاء أنّها لغة في غار).

- وفي س 4، ص 49: (القتام)، وفي نسخته: (والقتام)،

من الأمور الشائعة في تحقيق التراث السقوط، وذلك نتيجة للنسخ بالقلم، والناسخ يعتريه السهو، وتحول النظر، وغير ذلك مما يكون في سقوط كلمة، أو سطر، أو أكثر من ذلك، ولذلك اهتم بعض النساخ، وأصحاب النسخ الخاصة بمراجعة نسخهم، ومقابلتها، وعرف عندهم ما يسمى باللحق، كل ذلك عناية منهم بتقديم نص سليم كامل، ولذلك تمايزت النسخ، وتفاضلت.

وهذا الأمر إذا كان مقبولا نسبيا في المخطوطات، فإنه لا سبيل لقبوله في المطبوعات، حيث إنه يتوجب على الناشر أن يعتني بجمع النسخ المخطوطة، ويقابل بينها، ويؤمن النقص الحاصل فيها. وقد حلّ بكثير من الكتب المطبوعة فيم مضى عبث، وتجنّب، من قبل بعض الأدعياء، غير أنه في غمرة هذا العبث أضاعت قلّة من الكتب، طُبعت في مطبعة بولاق قديما، عندما كان فيها أساطين المصحّحين، وفي بعض المطابع الأهلية، وشيء نادر غني به بعض المستشرقين في أوروبا وغيرها. (شاکر، 2007، ص 10).

ثم خلف من بعدهم خلف تساهلوا مع المخطوطات، وأصيبوا بداء العجلة، فقدّموا نصوصا مشوّهة، سقيمة، كثر فيها السقوط، وعمّ فيها الغلط، وقد كان لكتاب المنثور العودي بتحقيق الدكتور عاصم عبد ربّه نصيب من ذلك، بل وصل السقوط في نشرته إلى الآيات القرآنية، وفيما يأتي ذكرٌ للمواضع التي سقطت من الكتاب:

- ففي س 3، ص 38: (وقوته وحوله)، سقط من نسخته قول المصنف: (إنه على ما يشاء قدير، وعباده لطيفٌ خبير)، وذلك بعد قوله: (وحوله).

- وفي س 11، ص 38: (المرام)، وفي نسخته: (والمرام)



نسخته قول المصنّف: (فَسَنَّا بِرِقِ الْهَدَى لَا بَرْوَجَ لَهُ فِي سَمَائِهِ)،
مع وجود ذلك في نسخته الأخرى.

- وفي س2، ص 69: (ذَلِكَ جَدُّهُ)، سقط من نسخته،
ومن كلّ النسخ عدا نسخة واحدة قول المصنّف: (فَإِنَّ (ثُمَّ)
فِي الْبَيْتِ لِحَرْوِدِ التَّرْتِيبِ، وَالتَّدْرُجِ فِي دَرَجِ الْارْتِقَاءِ، مِنْ غَيْرِ
اعْتِبَارٍ تَعْقِيبٍ، أَوْ تَرَاخٍ)، وعدم جمعه للنسخ فَوَّتَ عليه ذلك.

- وفي س5، ص 69: (وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالذَّارِيَاتِ ...﴾
[سورة الذّاريات، الآية: 1]، أسقط لفظ: (ذَرَوًا).

- وفي س11، ص 69: (مِنْ ضُرُوبِ الصُّورِ)، سقط من
نسخته عبارة (وَالْمَيْسَمُ - بِالْكَسْرِ -: الْمِكْوَاةُ).

- وفي س12، ص 69: (نَحْوُ ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ ... إِلَى
الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [سورة الزمر، من الآية: 73])، أسقط من الآية قوله
- تعالى -: (اتَّقُوا رَبَّهُمْ).

- وفي س10، ص 71: (تَدْنُو مِنَ الرَّيْفِ)، سقط من
نسخته، قول المصنّف: (يُقَالُ: سَيْفٌ مَشْرُئِيٌّ).

- وفي س2، ص 72: (مِنْ سَيْوِفِ اللَّهِ مَسْلُولٌ أَيِ قِطَاعٍ)،
سقط من نسخته قول المصنّف: (وَضُرَائِبُ شَيْءٍ: أَيِ:
السُّيُوفُ أَشْكَالٌ مُتَفَرِّقَةٌ، قَاضِبَةٌ)، وذلك بعد قوله:
(مَسْلُولٍ). وكان عليه أن يُتِمَّ السَّقَطَ من نسخته الأخرى على
الأقل.

- وفي س7، ص 72: (وَكَذَلِكَ النِّعْمَةُ)، سقط من نسخته
قول المصنّف: (وَإِذَا فَتَحْتَ نَوْنَهُ مَدَدْتَ، وَقُلْتَ: النَّعْمَاءُ)،
وذلك بعد قوله: (النِّعْمَةُ)، وَالصَّحِيحُ (النَّعْمَى).

- وفي س6، ص 73: (عَتَبَ عَلَيْهِ أَيِ وَجَدَ عَلَيْهِ، يَعْتَبُ)،

حيث أسقط الواو منها.

- وفي س5، ص 57: (كَالْمُنَادِمَةِ؛ لِأَنَّ النَّدِيمَ)، أسقط من
نسخته قول المصنّف: (مَصْدَرٌ نَادَمَنِي عَلَى الشَّرَابِ، وَفِي
الْقَامُوسِ: نَادَمَهُ مُنَادِمَةً، وَنَدَامًا، جَالَسَهُ عَلَى الشَّرَابِ. انْتَهَى.
وَالْمُنَادِمَةُ - فِيمَا يُقَالُ - مَقْلُوبَةٌ مِنَ الْمَدَامَةِ)، وذلك بعد
قوله: (كَالْمُنَادِمَةِ).

- وفي س9، ص 57: (حَضُورِ الْقَلْبِ، أَوْ إِلَى التَّحِيرِ)،
أسقط من نسخته قول المصنّف: (وَهُوَ الْأَقْرَبُ، عَلَى طَرِيقَةِ
﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ﴾، أَوْ إِلَى الْمَعَاشِرَةِ حَالَ عَدَمِ حَضُورِ قَلْبِهِ)،
وذلك بعد قوله: (الْقَلْبِ).

- وفي س2، ص 58: (كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو
عُسْرَةٍ ... إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [سورة البقرة، من الآية 280])، حيث
أسقط لفظ (فَنَظَرَةً).

- وفي س10، ص 60: (فِيكَونَ نَاطِرًا)، أسقط من نسخته
التي اعتمدها لفظ (الْبَيْتِ) بعد قوله: (فِيكَونَ).

- وفي س6، ص 61: (الْمُشَابَهَةُ لِحَيَاتِهِ)، أسقط من نسخته
لفظ (طَوَلَا)، وذلك بعد قوله: (حَيَاتِهِ).

- وفي س11، ص 61: (تَحُومَ عَلَى الْمَاءِ)، أسقط من
نسخته قول المصنّف: (أَيِ: تَطُوفُ عَلَيْهِ)، وذلك بعد قوله:
(الْمَاءِ).

- وفي س6، ص 66: (كَمَا تَبَرَّكَ الْإِبِلُ وَيَكُونَانِ جَمْعِي
جَائِمٍ وَقَائِمٍ)، سقط من نسخته لفظ (وَقَامٍ) بعد قوله:
(الْإِبِلِ)، وَلَمْ يُتِمَّ التَّقْصِصَ حَتَّى مِنْ نَسْخَتِهِ الْأُخْرَى.

- وفي س11، ص 67: (لَا بُرُوجَ لَهُ فِي سَمَائِهِ)، سقط من



الآية: [51]، أسقط من الآية قول الله - تعالى - :
(حَطُّبُكُرَّ).

- وفي س7، ص 87: (بقوله: ﴿... بُعْدًا لِإِعَادِ قَوْمِ هُودٍ﴾ [سورة هود، من الآية: 60]). أسقط من الآية لفظ (أَلَا).

- وفي س5، ص 6: (﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ ... بِآيَاتِنَا ... عَزِيزٍ﴾ [سورة القمر، الآيتان: 41، 42]). أسقط من الآيتين (النُّذْرُ - كَذَّبُوا - كُلِّهَا - مُفْتَدِرٍ).

- وفي س7، ص 8: (﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌ بِالْقَارِعَةِ ... ثَمُودُ ... بالطَّاعِيَةِ وَأَمَّا عَادٌ ... بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ [سورة الحاقة، الآيات 4 - 6]). أسقط من الآيات: (فَأَمَّا - فَأَهْلِكُوا - فَأَهْلِكُوا).

- وفي س2، ص 89: (كعب الأحبار - رضي الله عنه-)، سقط من نسخته، وغيرها ما يقدر بتسعة عشر سطراً، ولم يتمه لتقصيره في جمع النسخ.

- وفي س7، ص 90: (﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَنْ مِنْ بَعْدِهِمْ ...﴾ [سورة القصص، الآية: 58]). أسقط من الآية: (إِلَّا - قَلِيلًا - وَكُنَّا - نَحْنُ).

- وفي س18، ص 90: (خفاء الأسرار)، سقط من النص قول المصنّف (فكأنها أسرار)، وذلك بعد قوله: (الأسرار)، وكان عليه أن يتمّ التّقص من نسخته الأخرى على الأقل.

- وفي س3، ص 92: (حوادث الدهر)، سقط من النص قول المؤلف: (قاله الجوهري، قال: والمنون: الدهر)، وكان عليه

أسقط من نسخته لفظ (يَعْتُبُ، و).

- وفي س7، ص 74: (أَجْدَكُ)، أسقط من نسخته لفظ: (يقال)، وذلك قبل (أَجْدَكُ).

- وفي س3، ص 4: (﴿... يَمْشُونَ عَلَى ... هَوْنًا﴾ [سورة الفرقان، من الآية: 63]) أسقط من الآية لفظ (الَّذِينَ)، ولفظ (الأَرْضِ).

- وفي س5، ص 76: (﴿الْيَوْمَ ... عَذَابَ الْهُونِ﴾ [سورة الأنعام، من الآية: 93])، أسقط من الآية لفظ (تُجْزَوْنَ).

- وفي س12، ص 79: (إما حال فدعها وما فيها)، أسقط لفظ (من) ومحله بعد قوله: (حال)، وأما قوله: (فدعها و) فهو انتقال نظر من المحقق لا من النّاسخ.

- وفي س10، ص 80: (قال: فما فضل اللبيب)، سقط من نسخته لفظ (أبو العباس)، ومحله بعد: (قال).

- وفي س12، ص 80: (والوعد من الناس الذي)، أسقط من نسخته لفظ (الرجل)، وموضعها بعد (النّاس).

- وفي س12، ص 84: (غير منفك)، أسقط من نسخته لفظ (عنكم)، ومحله بعد قوله: (منفك).

- وفي س1، ص 85: (من الانقياد)، أسقط من نسخته لفظ (وحد: مال)، وموضعها بعد (الانقياد).

- وفي س14، ص 87: (والمراد أجل عِزِّهم)، أسقط من نسخته لفظ (من) ومحله بعد (أجل). ولاحظ ضبطه للفظ (أجل)، فهو لوحده قصّة!

- وفي س18، ص 87: (ومنه: ﴿... ما ...﴾ [سورة يوسف، من



- ابن الأثير، المبارك بن محمد، (1979م)، التّهيّة في غريب الحديث والأثر، تح: الطاهر أحمد الزّاوي، محمود محمد الطّناحي، المكتبة العلميّة، بيروت.
- ابن أبي الإصبع، عبد العظيم بن عبد الواحد، (1995م)، تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن، تح: د. حفي محمد شرف، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، القاهرة.
- الأنباري، محمد بن القاسم، (1992م)، الزّاهر في معاني كلمات النّاس، تح: د. حاتم صالح الضّامن، ط1، مؤسسة الرّسالة، بيروت.
- الباهلي، محمد بن حازم، (1981م)، ديوانه، صنعة: محمد خير البقاعي، دار قتيبة، دمشق.
- الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، (1990)، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تح: أحمد عبدالغفور عطّار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت.
- ابن دُرستويّه، عبد الله بن جعفر، تصحيح الفصيح وشرحه، (1998م)، تح: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، القاهرة.
- الدّمشقي، أحمد بن مصطفى، (د. ت)، معجم أسماء الأشياء، دار الفضيلة، القاهرة.
- الزّبيدي، محمد بن محمد، (د. ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: جماعة، دار الهداية.
- الزّحشري، محمود بن عمر، (2006م)، ربيع الأبرار، تح: طارق فتحي السّيد، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- ابن سيّده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، (1968م)، تح: عبدالستّار أحمد فراج، ط1، معهد المخطوطات بجامعة الدّول العربيّة، القاهرة.
- شاكر، أحمد، تصحيح الكتب، (2007م)، اعتنى به:

إن يتمّ النّقص من نسخته الأخرى.

- وفي س2، ص 93: (بناء على ورود الكفّ)، سقط من نسخته قول المصنّف: (جواز)، ومحلّ ذلك بعد قوله: (على).
- وفي س13، ص 93: (إذا اعتُبر ختامه مبدؤه)، سقط من نسخته قول المصنّف: (مبدأً كان)، وموضعه بعد قوله: (ختامه).

الخاتمة:

من خلال تتبّع كتاب المنثور العودي على المنظوم السّعودي لابن الحبلي بتحقيق الدّكتور عاصم عبد ربّه، وقفت على التّناج الآتية:

- الاستعجال في إصدار الكتاب أوقع المحقّق في هفوات علميّة كبيرة.
- أساء المحقّق لنصّ الكتاب، وذلك من خلال وقوعه في كثير من التّصحيفات والتّحريفات النّاشئة عن عدم فهم المحقّق لمراء المؤلّف.
- جرأة المحقّق على تغيير كثير من ألفاظ والعبارات التي لم يتمكن من قراءتها وفهمها، وهذه جريمة، بل جناية لا تُغتفر، وضياع للأمانة العلميّة.
- عجلة المحقّق جعلته يُسقط نصوصاً كبيرة من الكتاب، ما كانت لتسقط لولا هذا الاستعجال، بل وصل السّقط في نشرته إلى الآيات القرآنيّة، ولولا أن وُفقنا لتتبّع هذا الكتاب لغابت الحقيقة عن الباحثين.

المصادر والمراجع:

** القرآن الكريم برواية حفص.



ونشرها، ط7، مكتبة الخانجي، القاهرة.
• الوشاء، محمد بن أحمد، كتاب الموشى، (1990م)، شرحه
وقدّم له: عبد الأمير علي مهنا، ط1، دار الفكر اللبناني،
بيروت.

عبد الفتاح أبو غدة، ط3، مكتب المطبوعات الإسلامية،
لبنان.

• ابن صالح، عبداللطيف أبو بكر، (2025م)، جناية المحقق
على المؤلف في (جمع النسخ والضبط، والتعليق كتاب المنثور
العودي على المنظوم السعدي لابن الحنبلي بتحقيق عاصم
عبد ربه أحمد محمود) أُمُودَجَا منشور بالمجلة الدولية للغة
العربية وآدابها، عدد خاص بمؤتمر مكة الدولي السادس للغة
العربية وآدابها: اللغة العربية وتحدّيات الرقمنة، بالمملكة العربية
السعودية، 3- 5 يناير.

• الصفدي، خليل بن أبيك، تصحيح التصحيح وتحرير
التحريف، (1987م)، تح: السيّد الشرفاوي، ط1، مكتبة
الخانجي، القاهرة.

• الطناحي، محمود محمد، (1983م)، قضية التصحيح
والتحريف، بحث منشور ضمن كتاب محاضرات الموسم
الثقافي لكلية اللغة العربية.

• ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، العقد الفريد، (2009م)،
تح: محمد التونجي، دار صادر، بيروت.

• ابن فارس، أحمد، (2002م)، معجم مقاييس اللغة، تح:
عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب.

• الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط،
(2005م)، تح: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة
بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة،
بيروت.

• مصطفى، إبراهيم، وآخرون، (1972م)، المعجم الوسيط،
لمجمع اللغة العربية، ط2، دار الدعوة، استانبول.

• ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (1968م)،
دار صادر، بيروت.

• هارون، عبد السلام محمد، (1998م)، تحقيق النصوص